

خلال مسيرة احتجاجية لعمال شركات النظافة بالمستشفيات

التشريعي يطالب الحكومة القيام بواجباتها كاملة أو الرحيل



النائبان نصار وشهاب يتحدثان لعمال شركات النظافة المحتجين

وشركاتها التي تعمل لصالح مؤسسات حكومية.

وطالب حكومة التوافق أن تقوم بمهامها كاملة وتؤدي ما عليها من واجبات في جميع أنحاء الوطن أو ترحل وتستقيل، كما طالب وزير الصحة بالتحرك وابداء موقف شجاع في اجتماعات مجلس الوزراء لدى اجتماع الحكومة القادم، مضيفا عليه أن يطالب بحقوق هؤلاء العاملين والعمل على دفع مستحقاتهم دون تباطؤ. **التمتة ص 3**

جانب حقوق عمال النظافة كاملة دون انتقاص، وقال "أنتم تقومون بعمل جليل ومعاناتكم تمثل مأساة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وما تتعرضون له أمر مؤلم".

ولفت إلى أن تلك الشريحة هي نموذج من نماذج التجاهل لحكومة التوافق الوطني لكل شيء في قطاع غزة، وتابع قائلا "من العار أن تتجاهل حكومة التوافق غزة وموظفيها والعاملين في مؤسساتها

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني بمقره في مدينة غزة مسيرة احتجاجية لعمال النظافة العاملين في المستشفيات الحكومية نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وذلك احتجاجا على عدم صرف مستحقات شركات النظافة التي تعمل في مستشفيات وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي كلمة للمجلس التشريعي أكد النائب محمد شهاب وقوف المجلس إلى

النائب الأسطل: الاحتلال والسلطة وأطراف إقليمية تتحمل مسؤولية موت المهاجرين

02 «
الرمحي: لا بد من رقابة على الحكومة الحالية
..... » 06



الحليقة: الضفة تشهد محاولات اجتثاث للمقاومة

07

كتلة التغيير والإصلاح تتضامن

مع نائبها المطارد أحمد الحاج علي

08 «

تهنئة بالعيد

يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال، ود. أحمد بحر رئيس المجلس بالإنابة، والنواب كافة، بالتهنئة القلبية الحارة من الامتين العربية والاسلامية عامة، ومن عموم أبناء شعبنا الفلسطيني خاصة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، أعاده الله علينا وقد تحررت بلادنا من دنس الاحتلال ورفرفت رايات الحرية فوق المسجد الأقصى المبارك.

تقبل الله طاعتكم وكل عام وانتم بخير



رئاسة ونواب التشريعي يلتقون قناصل ورؤساء بعثات عربية وإسلامية في مكة المكرمة

تقرير 5-4



خلال حفل تكريم لأهالي الشهداء في رفح

بحر: اذا لم تستطع حكومة الحمد لله تأدية مهامها عليها الاستقالة

بالمقاومة السلمية والشعبية فليعمل، لكن لا تقتربوا من سلاح المقاومة ومن المجاهدين العظماء الذين حققوا النصر لأمتنا ودافعوا عن شرف الأمة، الشعب الفلسطيني صاحب قضية عادلة، وسيقدم البيوت والأبناء والقادة والشهداء في سبيل الله ونصرة هذه القضية المباركة".

وأشار بحر إلى أن الضامن لاتفاق التهدئة هو وحدة الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة الفلسطينية، الذين توحدوا لأول مرة في الميدان والمفاوضات، ولا بد أن يواصلوا العمل والاعداد لاسترداد حقوق شعبنا المسلوبة.

وختم بحر كلمته بالقول: "طريقنا مع اليهود طويل، ولكن هذه الحرب مميزة وتاريخية، وقد جعلت اليهود يفكرون ألف مرة قبل الاعتداء علينا، وهذه المعركة هي بداية لتحرير أسرارنا ومن ثم القدس بإذن الله، وعلينا الالتزام بطريق الجهاد والرباط لأنه طريق النصر والتحرير، والمعركة القادمة هي الفاصلة لكنس الاحتلال عن أرضنا".



د. بحر خلال تكريم أهالي الشهداء في رفح

القدس سيطر السلاح مشرعا في الدفاع عن الاسلام والمسلمين". وتابع بحر: "من يريد أن يعمل

آخر جندي صهيوني عن أرض فلسطين ولن تستطيع أي قوة أن تنزع سلاح المقاومة، وقال: "حتى بعد تحرير

ستسقط وسيعاد البناء بإذن الله".

وأكد بحر أن سلاح المقاومة سيطر مشرعا حتى تحرير فلسطين وكنس

طالب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإقامة حكومة التوافق الوطني برئاسة الحمد لله بالاستقالة إذا لم تؤدي المهام المطلوبة منها والتي تم التوافق عليها مثل إعادة إعمار قطاع غزة ودفع رواتب الموظفين.

وقال بحر خلال حفل تكريم لأهالي الشهداء في مدينة رفح: "الحمد لله لم يتصل بغزة قبل الحرب أو أثناء الحرب أو بعدها، وإذا لا تريد الحكومة ووزراءها أن يأتوا لغزة ويخدموا أبناء الشعب الفلسطيني عليهم الاستقالة".

وتساءل بحر: "ألا يستحق المسعفون ورجال الدفاع المدني والأطباء الذين كانوا يتسابقون في انقاذ شعبهم أن يأخذوا معاشاتهم، وقد استشهد منهم الكثير وهم يدافعون عن اخوانهم وأهلهم، أم أن الحكومة ستصنفهم بأنهم غير شرعيين؟".

وأكد بحر أن الاعمار كان يجب أن يبدأ منذ أول يوم بعد انتهاء الحرب، ولكن هناك مساومة على هذا الملف بأن يكون مقابل نزع سلاح المقاومة، مشددا: "هذه المساومات الرخيصة

النائب الأسطل: الاحتلال والسلطة وأطراف إقليمية تتحمل مسؤولية موت المهاجرين

أفضل حياة هي الحياة في الجهاد والرباط في سبيل الله: لأن الله سماها الحياة في قوله: "استجيبوا لله ولرسله إذا دعاكم لما يحييكم".

ونوه الأسطل إلى أن الأيام القادمة ستشهد انفراجا في ذلك ان شاء الله، وإن الاصرار على رفع راية الاسلام والمقاومة هو أقرب الطرق إلى حل الأزمات الاقتصادية بما أن الله عز وجل جعل رزقنا تحت ظلال سيوفنا كما جاء في الحديث النبوي.

وشدد الأسطل بأن الذين يفكرون في الهجرة أو هاجروا بالفعل مخطئون لأنهم يقعون تحت طائلة الاغراءات الخداعة، ويعرضون أنفسهم لرحلة محفوفة بالمخاطر وقد انتهت مؤخرا بموت المئات غرقا في البحر بفعل متعمد.



قال النائب في المجلس التشريعي الشيخ يونس الأسطل: "إن السذي يحاصر قطاع غزة ويشن الحروب عليه هو الذي يتحمل الجريمة التي أدت إلى موت المهاجرين غرقا في البحر المتوسط، وهذه الأطراف تبدأ بالاحتلال مرورا بالسلطة الفلسطينية وانتهاء ببعض الأنظمة العربية". وأكد النائب الأسطل في تصريح للمكتب الاعلامي للمجلس التشريعي أن السماسرة الذين يزبون للناس أنهم ينتقلون إلى أرض السمن والعسل يتحملون جزءا من هذه الجريمة، ولكن هذا لا يعفي الذين يخرجون من أنهم يهجرون أرض الرباط والمقاومة، أرض الله المباركة للعالمين ليغامروا في رحلة محفوفة بالمخاطر والموت، وآملين في حياة أفضل مع أن

الاحتلال يحكم على النائب القرعاوي بالسجن 6 أشهر

ونوه أبو مراد أن الاحتلال لم يوجه تهمة معينة للنائب القرعاوي حتى يتم محاكمته، مبيئا أن سلطات الاحتلال حولت العديد من ملفات النواب المختطفين من ملف الاعتقال الإداري إلى المحاكم العادية لإصدار أحكام فعلية جائرة بحقهم بغية التهرب من موجة الانتقادات التي توجهها المؤسسة الحقوقية لاعتقال النواب دون تهمة واخضاعهم للحكم الإداري فقط.

يذكر أن الاحتلال اعتقل القرعاوي وهو أسير محرر بداية عدوانه الأخير على قطاع غزة في شهر يوليو الماضي ضمن حملة اعتقالات كان يشنها حينها ضد قيادات ونواب حركة حماس في الضفة الغربية المحتلة.

أصدرت محكمة الاحتلال مؤخرا حكماً بالسجن الفعلي لمدة ٦ أشهر على النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والاصلاح فتحي القرعاوي (٥٧ عاما)، بالإضافة لخمس عشرة شهرا مع وقف التنفيذ.

بدوره قال مدير الدائرة الاعلامية في المجلس التشريعي ماجد أبو مراد بأن الاحتلال ما زال يختطف ٢٩ نائبا من نواب المجلس التشريعي معظمهم يقضون حكما بالسجن الإداري ويتم التجديد لهم بشكل تلقائي كلما انتهت مدة الحكم، مطالبا المؤسسات الحقوقية والدولية بالتدخل العاجل لوقف انتهاكات الاحتلال للحصانة الدبلوماسية التي من المفترض أن النواب يتمتعون بها.

بحث ترتيبات عقد مؤتمر برلماني دولي بغزة

اللجنة القانونية بالتشريعي تطالب الرئيس عباس بالإسراع في التوقيع على ميثاق روما

واسلامية وأجنبية.

وفي نهاية الاجتماع ثمنت اللجنة جهود القضاء والنيابة العامة والمؤسسات الحقوقية ووزارة العدل، وترحمت على الشهداء الحقوقيين الذي قضوا خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة أثناء قيامهم بأداء رسالتهم السامية في كشف جرائم الاحتلال الاسرائيلي.

الحرب الصهاينة والمؤسسات الخاصة العاملة في هذا المجال.

من جهة أخرى ناقشت اللجنة ترتيبات لعقد مؤتمر برلماني دولي حول انتهاكات الاحتلال بحق نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بالاعتقال والملاحقة، والذي سيتم العمل على عقده خلال الأشهر القادمة بمشاركة وفود برلمانية عربية

المستشار النائب محمد فرج الغول بمقر التشريعي بغزة لمناقشة أولويات عمل اللجنة على المستويين التشريعي والرقابي خلال المرحلة القادمة.

وأكد رئيس اللجنة القانونية على محورية دور المجلس التشريعي في هذه المرحلة، ودور اللجنة القانونية خاصة في متابعة جهود توثيق جرائم الحرب الأخيرة من قبل هيئة ملاحقة مجرمي

طالبت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي الرئيس محمود عباس بالإسراع في التوقيع على ميثاق روما حتى تتمكن فلسطين من الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية ومحاسبة قادة الاحتلال على الجرائم التي ارتكبوها بحق الفلسطينيين.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة القانونية برئاسة



كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

نحو استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال

لعل المخطط الأخطر الذي تحبك فصوله السوداء هذه الأيام في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب على غزة، يكمن في نزاع قضيتنا الوطنية عن أبعادها وسياساتها السياسية وتحويلها إلى قضية إنسانية بحثة لا تستوجب سوى شفقة وعطف العالم، بعيدا عن قوة وإلزامية حقوقنا المشروعة المكفولة بقوة الشرائع السماوية والقوانين الأرضية، وتحويل الاحتلال إلى أمر واقع مفروض بقوة السلاح والإرهاب وغير قابل للنقض والتغيير.

وهكذا، فإن ما عجز الصهاينة وحلفاؤهم عن تحقيقه طيلة المرحلة الماضية الملبدة بالحصار والعدوان يحاولون اليوم إنفاذه عبر طرح مشاريع ذات صبغة إنسانية واقتصادية بهدف مسار اهتمامات شعبنا الفلسطيني عن قضيتنا السياسية وهمومنا الوطنية وأجندته التحررية إلى الشؤون المعيشية والأوضاع الحياتية التي تؤججها نوازع الكبت والقهر وشدة الحاجة والعوز والمعاناة.

وليس خافيا أن السياسة الصهيونية عمدت طيلة المراحل الماضية بدعم إقليمي ودولي على تفريغ قضيتنا الوطنية من بعدها السياسي وإلباسها لبوسا اقتصادية بحثا في إطار ما يُعرف بمصطلح "السلام الاقتصادي"، وعملت على توظيف سيروية المفاوضات العبيثة مع السلطة الفلسطينية لخدمة الاتجاهات والمفاهيم التي تحملها السياسة الاقتصادية التي جرى تنفيذها على أرض الضفة الغربية على مدار السنوات الفائتة.

من هنا فإن الحرص على مواجهة السياسات الصهيونية الخبيثة ينبغي أن يحتل رأس الأولويات الفلسطينية الراهنة، وأن يتبلور من خلال استراتيجية وطنية فلسطينية توافقية موحدة ذات أبعاد داخلية وخارجية، بحيث تشكل المناعة والوفاق الفلسطيني الداخلي أساسا صالحا لمواجهة التحدي الصهيوني الخارجي في إطار الصراع المحتدم مع الاحتلال.

ومن دون شك فإن حجم التواطؤ والتآمر الدولي وثقل وطأة المعاناة الشعبية الناجمة عن بشاعة العدوان وقسوة الحصار، يُلمس علينا كفلسطينيين- الصديق والأمانة في تلبية الالتزامات والاستحقاقات المطلوبة وطنيا، والتطبيق الدقيق لاتفاق المصالحة الوطنية الذي يُرسى الأسس الحقّة لعلاقات وطنية سوية مبنية على أرضية الشراكة والمسؤولية في تحمل المسؤولية وصنع القرار، ويؤخذ الصف الفلسطيني الداخلي في مواجهة الاحتلال وإرهابه المنظم ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة.

لذا، فإن الأمل يحدونا في إنزال التفاهات التي تمخض عنها اجتماع حركتي فتح وحماش في القاهرة مؤخرا من منزل التنفيذ، كي نطوي بحق وصدق- صفحة الانقسام البغيض إلى الأبد، ونبدأ مرحلة إعادة إعمار ما دممه الاحتلال خلال الحرب الأخيرة، ونتوحد في إطار العمل الوطني المشترك لكسر الحصار، ونتكاتف سويا لمواجهة مخططات التهويد والاستيطان والعدوان، ونعيد الاعتبار لدور ومكانة القضية الفلسطينية دوليا.

وكي يتحقق ذلك، فإن حكومة التوافق الوطني يجب أن تقوم بدورها وتضطلع بمسؤولياتها في خدمة أهالي قطاع غزة والتخفيف من معاناتهم وخصوصا في ظل اقتراب فصل الشتاء، والتعامل مع جميع الموظفين على قدم المساواة حسب القانون، وعدم حرمان موظفي غزة من رواتبهم أو التلکؤ في علاج قضيتهم.

إن التجربة الفلسطينية الرسمية في إطار علاقتها مع الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية بشكل خاص، والمجتمع الدولي بشكل عام، تبرهن على أن الحقوق لا يمكن أن تؤخذ إلا انتزاعا، وأن تسوّل الحقوق ومحاوله استئثار المواقف من هذا أو ذاك لا يسهم إلا في تميع القضية وإضاعة الوقت، وبالتالي منح الاحتلال الغطاء الكافي لممارسة أجنداته العدوانية، ومنحه المزيد من الفرص لفرض الوقائع على الأرض والعمل على تسمين المستوطنات والمضني في مخططات التهويد في القدس والضفة الغربية دون رادع.

ومع ذلك، فإن خشيتنا تبدو أكثر ما تكون إزاء مدى صدقية توجه السيد عباس، ومدى قدرته على مواجهة الضغوط الصهيونية والأمريكية حتى النهاية، فقد أثبتت التجارب الماضية أن مواقف وسياسات السلطة لا تتسم بالديمومة والاستمرار، وسرعان ما تتغير مع أول بادرة تهديد صهيوني أو غضب أمريكي، وهو ما يسيء إلى صورة شعبنا وقضيتنا، ويُبقي مواقفنا دوما رهنا للإرادات والأجندات الخارجية للأسف الشديد.

إن الحقيقة الأهم التي يجب استيعابها وطنيا أن الجهد السياسي الخارجي ينبغي أن يستند إلى إرادة سياسية حقيقية، وأن ينطلق من استراتيجية وطنية موحدة مُجمع عليها فلسطينيا، كي يؤتي ثماره ويحقق أهدافه ويتمخض عن نتائج عملية تساهم في عزل ومحاصرة الاحتلال دوليا، وتُرفع المجتمع الدولي على النزول عند حقوقنا ومطالبنا الوطنية دون بخس أو انتفاص.

إن السلطة الفلسطينية وحركة فتح اليوم أمام اختبار وطني بالغ الأهمية والحساسية، وكلنا أمل أن تعلق قيم التوافق والوحدة والشراكة والتكاتف الداخلي على مثيرات الفرقة وموجبات الاختلاف، وأن يعبر الفلسطينيون جميعا تحديات المرحلة القادمة بصف وطني موحد واستراتيجية وطنية مشتركة قادرة على التصدي لإجرام ومخططات الاحتلال.

النائب شهاب: على الحكومة أن تقوم بواجباتها كاملة أو ترحل

التشريعي يستقبل مسيرة احتجاجية لعمال نظافة المستشفيات



تعمل لصالح مؤسسات حكومية.

وطالب حكومة التوافق أن تقوم بمهامها كاملة وتؤدي ما عليها من واجبات في جميع أنحاء الوطن أو ترحل وتستقيل، كما طالب وزير الصحة بالتحرك وابداء موقف شجاع في اجتماعات مجلس الوزراء لدى اجتماع الحكومة القادم، مضيفا عليه أن يطالب بحقوق هؤلاء العاملين والعمل على دفع مستحققاتهم دون تباطؤ.

وقال: "يجب أن لا تميز حكومة التوافق بين غزة والضفة فهي وريثة لحكومتين وليس لحكومة واحدة". كما أبرق النائب شهاب برسالة للوفد المفاوض في القاهرة في حركتي حماس وفتح أن تكون مستحقات الموظفين وأمانهم الوظيفي ورواتبهم على سلم أولوياتهم والعمل السريع على حل تلك المشكلة.

من جهته طالب الاتحاد العام لنقابات عمال

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني

بمقره في مدينة غزة مسيرة احتجاجية لعمال النظافة العاملين في المستشفيات الحكومية نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وذلك احتجاجا على عدم صرف مستحقات شركات النظافة التي تعمل في مستشفيات وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي كلمة للمجلس التشريعي أكد النائب محمد شهاب وقوف المجلس إلى جانب حقوق عمال النظافة كاملة دون انتقاص، وقال "أنتهم يقومون بعمل جليل ومعاناتكم تمثل مأساة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وما تتعرضون له أمر مؤلم".

ولفت إلى أن تلك الشريحة هي نموذج من نماذج التجاهل لحكومة الوفاق الوطني لكل شيء في قطاع غزة، وتابع قائلا "من العار أن تتجاهل حكومة التوافق غزة وموظفيها والعاملين في مؤسساتها وشركاتها التي

اتفاق بين نواب الشمال وزارة الاتصالات

على إعفاءات لسكان بيت حانون



وشدد النائب عدوان بأن النواب يسعون مع كافة المؤسسات الرسمية والأهلية للتخفيف على المواطنين بعد العدوان الصهيوني الهمجي الذي طال كافة مناحي الحياة بقطاع غزة.

توصل نواب كتلة التغيير والإصلاح بمحافظة شمال قطاع غزة لاتفاق مع وزارة الاتصالات الفلسطينية يقضى بإعفاء مشتركين سكان بيت حانون من رسوم خدمات شركة الاتصالات وخط النفاذ خلال فترة الحرب الأخيرة على غزة.

وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي النائب د. عاطف عدوان أنه تم الاتفاق مع وكيل وزارة الاتصالات في قطاع غزة م. ياسر الشنطي على إعفاء كافة سكان بيت حانون من المستحقات نظراً للعدوان الكبير الذي لحق بالبلدة، موضحاً بأن أهالي بيت حانون لم يستفيدوا من خدمات الشركة بسبب انقطاع الخطوط وخروج معظم الأهالي خلال الحرب.

الغول يهنئ النائبين

الرمحي ومصلح بالإفراج عنهما من سجون الاحتلال

هنأ رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب محمد فرج الغول النائبين د. محمود الرمحي والنائب محمود مصلح بمناسبة الإفراج عنهما من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام عدة أشهر.

وأشاد الغول في اتصال هاتفي مع النائبين بصمود النواب أمام عنجهية الاحتلال ضد رموز الشرعية من خلال الاعتقال والابعاد بحقهم، مجددا رفضه لتغيب رموز الشرعية عن الحياة السياسية.

ودعا الغول لإنهاء كافة أشكال الاعتقال الإداري بحق الأسرى والنواب، موضحاً بأن معظم النواب المختطفين يقضون أحكاماً بالسجن الإداري في سجون الاحتلال، الأمر الذي يعد مخالفا لكل الأعراف والقوانين الدولية.

وطالب الغول المؤسسات الحقوقية الدولية بملاحقة الاحتلال قضائياً في المحاكم الدولية لإجباره على إلغاء الحكم الإداري بحق النواب الأسرى كافة.



زيارة مقر البعثة الكويتية

رئاسة ونواب التشريعي يلتقون قناصل ورؤساء بعثات

توجه د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإقامة يرافقه النواب إسماعيل الأشقر وعبد الرحمن الجمل، للديار الحجازية لأداء فريضة الحج لهذا العام، ولدى تواجدهم في مكة المكرمة قاموا بعدة أنشطة وفعاليات وجولات على جموع الحجاج لتفقد أحوالهم والوقوف على احتياجاتهم والأطمئنان عليهم، "البرلمان" رصدت هذه الأنشطة وأعدت التقرير التالي:

زيارة القنصلية التركية

زار الوفد مقر القنصلية التركية في مكة المكرمة، حيث كان في استقبالهم القنصل التركي أكرم كلاش نائب رئيس البعثة التركية للحج لهذا العام. وقدم د. بحر شرحاً وافياً عن الأوضاع السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية لا سيما التطورات الإقليمية المؤثرة في السياق الفلسطيني والدعم الغربي والأمريكي للاحتلال، مستعرضاً المستجدات والتداعيات الناجمة عن الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وخاصة فيما

يتعلق بملف الأعمار، موضحاً بأن كل المحاولات الرامية لربط ملف الأعمار بقضايا أخرى كسلاح المقاومة لن يكتب لها النجاح. ووجه بحر والنواب الشكر الجزيل لتركيا برئاسة حكومة وشعبنا وبرلمان على مواقفهم السياسية الداعمة للشعب والقضية الفلسطينية على مدار عقود، منوهين للمحاولات المتكررة التي تبذلها تركيا بغية رفع الحصار عن قطاع غزة. ومن جانبه شكر القنصل التركي أكرم كلاش الوفد البرلماني على الزيارة متمنيا تحقيق تطلعات وطموح شعبنا الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة والتخلص من الاحتلال، مؤكداً وقوف تركيا وشعبها دائماً بجانب الحق الفلسطيني حتى يتسنى لشعبنا تحقيق أهدافه ونيل حقوقه وتحرير بلاده من الاحتلال وصولاً

زيارة البعثتين الكويتية والإيرانية

وفي سياق متصل قام الوفد بزيارة لمقر البعثتين الإيرانية والكويتية في مكة المكرمة، مستعرضين آثار العدوان الأخير على قطاع غزة ومطالبين بتظافر الجهود لخدمة ودعم القضية الفلسطينية. من ناحيته رحب رئيس البعثة الكويتية د. عادل الفلاح، بالوفد مؤكداً على أن الكويت بأمرها وحكومتها وشعبها يقفون مع الشعب الفلسطيني ويساندون حقوقه المشروعة، مقدماً شرحاً عن حجم المشاريع الكويتية المقدمة لقطاع غزة.

زيارة الداعية السعودي الحوالي

كما زار الوفد الشيخ العلامة سفر عبد الرحمن الحوالي موضحين له آثار العدوان الأخير على



الوفد في ضيافة رئيس البعثة العمانية



لقاء وزير الثقافة الفلسطيني



لقاء الاتصال التركي

البعثة العمانية

الي ذلك التقى الوفد برئاسة البعثة العمانية الشيخ أفلاح بن أحمد الخليلى بمقره في مكة المكرمة، وقد أكد الخليلى على عمق العلاقة الأخوية بين الشعبين الشقيقين العماني والفلسطيني، مشيداً بالانتصار الكبير الذي حققته المقاومة في قطاع غزة خلال العدوان الصهيوني الأخير.

من جهته شدد النائب اسماعيل الأشقر على أن سلطنة عمان الشقيقة تعد عمقاً عربياً أصيلاً للشعب الفلسطيني، مشيداً بدورها السياسي والمعنوي في دعم القضية والشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية.

تفقد حجاج المكرمة

وفي سياق متصل قام الوفد بتفقد حجاج مكة جلالة خادم الحرمين الشريفين من أهالي الشهداء والجرحى فور وصولهم لمقر إقامتهم في مكة المكرمة، واطمنوا على أحوالهم، من ناحيتهم شكر أهالي الشهداء الوفد على لفتته الكريمة بزيارتهم والوقوف معهم، كما تقدموا بالشكر الجزيل للمملكة العربية السعودية على جهودها في خدمة حجاج بيت الله الحرام وخاصة ذوى الشهداء منهم.

لأزمة رواتب الموظفين العاملين في قطاع غزة والذين مازالوا على رأس عملهم في خدمة المواطن الفلسطيني.

اللقاء بالجالية الفلسطينية في جدة

وفي سياق آخر التقى الوفد بأعضاء الجالية الفلسطينية في جدة بحضور شخصيات وطنية واعتبارية مسئولة، حيث تم خلال اللقاء استعراض آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية والملفات المتعلقة بالحرب على غزة وإثارها وتداعياتها.

وأكد بحر على أن وحد الشعب الفلسطيني في الميدان وفي السياسة، ممثلة في الوفد المشترك المفاوضات في القاهرة كانت من أهم أسباب النصر خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، كما طالب بحر حكومة التوافق بتولي مسئوليتها ومباشرة أعمالها فوراً في قطاع غزة عبر الإسراع بإعادة اعمار ما دمره الاحتلال.

وتوجه الوفد بالشكر الجزيل والكبير لجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لما تقدمه حكومة المملكة من خدمات للحجاج وخاصة فيما يخص مكة أهالي الشهداء.

ات عربية وإسلامية في مكة المكرمة

ودعا بحر أثناء اللقاء الرئيس عباس لسرعة العمل على تحقيق وحدة أبناء شعبنا الفلسطيني، والعمل بروح التعاون المشترك بين فصائل شعبنا لتعزيز الوحدة والشراسة السياسية الحقيقية، وذلك من خلال تفاهات اتفاق القاهرة وما تبعه من إعلان اتفاق الشاطئ.

بدوره طالب النائب اسماعيل الأشقر رئيس حكومة التوافق رامي الحمد الله بضرورة العمل الجاد والعاجل لتوحيد وزارات الضفة وغزة ودمج الموظفين وتوحيد الجهاز الإداري للحكومة والوزارات والمؤسسات الحكومية.

من ناحيته دعا رئيس اللجنة الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل الأطراف المعنية كافة للعمل سريعاً من أجل إيجاد الحلول المناسبة

غزة، ومثمين دور العلماء والدعاة في استنهاض شعوب الأمة العربية والإسلامية لخدمة الشعب والقضية الفلسطينية.

من ناحيته شكر الشيخ الحوالي الوفد على زيارته مؤكداً على أهمية الدور الذي يلعبه العلماء في تثقيف الأمة وتبيان الواجب المنوط بها تجاه أولي القبلتين وفلسطين.

لقاء وزير الأوقاف في حكومة التوافق

الي ذلك التقى الوفد بوزير الأوقاف في حكومة التوافق الشيخ د. يوسف ادعيس، مثمين جهود وزارته المثمرة والطيبة التي بذلتها لإنجاح موسم الحج وخدمة الحجاج والعمل على توحيد أبناء شعبنا، معتبرين هذا الجهد البناء رافعة لتدعيم وحدة الشعب الفلسطيني.



جانب من لقاء الوفد مع رئيس اللجنة الإيرانية





النائب محمود الرمحي لـ "البرلمان":

لا بد من رقابة على الحكومة الحالية

رقابة المجلس التشريعي، وعن طبيعة الدور الذي يمكن أن يمارسه الرمحي في ظل الواقع المعقد في الضفة الغربية، وغيرها من الموضوعات التي طرحتها "البرلمان" على أمين سر المجلس عبر الحوار التالي:

البرلمان حاورت أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني النائب محمود الرمحي بعد الافراج عنه مؤخراً من سجون الاحتلال بعد أن قضى 22 شهراً في الاعتقال الإداري، وحول آليات عمل الحكومة الحالية دون

لا نسعى للاستفراد بالسلطة ولا بمقدرات الشعب ونعمل على تحقيق شراكة وطنية حقيقية

أطراف في رام الله تعمل على تغييب المجلس التشريعي لإبقاء حالة التشريع مقتصرة بيد الرئيس ورئيس الحكومة عبر قرارات بقوانين



ماذا يمكن أن يترتب على ممارسة الحكومة الفلسطينية لعملها دون أي رقابة وتعطيل المجلس التشريعي من الانعقاد حتى الآن؟

تفعيل وتعطيل المجلس التشريعي ليس بالأمر الجديد، نحن استبشرنا خيراً بعد توقيع اتفاق الشاطئ بتفعيل المجلس التشريعي لممارسة دوره الرقابي، ونسمع الآن أن هناك ملفات فساد تدرس هنا وهناك، وكان الأولى أن يدرسها المجلس التشريعي، ولا بد من رقابة على الحكومة الحالية، هل هذه الحكومة فعالة؟ وهل تقوم بواجبها؟، ماذا قدمت للشعب الفلسطيني منذ تشكيلها قبل أربعة شهور وحتى اليوم؟

القضية أن هناك قصد بتغييب المجلس التشريعي الفلسطيني، الهدف منه ابقاء حالة التشريع مقتصرة بيد الرئيس ورئيس الحكومة بقرارات بقوانين والتي نعتقد أنها بالظرف الحالي لا تؤدي المطلوب ولا تخدم البيئة التشريعية في فلسطين.

وهناك من يتعمد أن يبقي المجلس التشريعي قيد التعطيل حتى لا يتم أي عملية محاسبية ولا مراقبة، المشكلة مرتبطة بوضع المصالحة نفسه، والمصالحة الآن معرضة للخطر، وكان السلطة حاولت في فترة من الفترات أن تسرق الأضواء وظنت أن قضية المصالحة ستجلب لها الفوائد التي تروجها وهي إعادة غزة لمرحلة الفوضى، لكن جاءت حرب غزة لتبقي الحسابات، وبعد حرب غزة الآن المصالحة نفسها والحكومة أصبحت في مهب الريح، لأن السلطة لا تريد أي التزام، والمجلس التشريعي من ضمنها فهي لا تريد التزام بتفعيل المجلس التشريعي أو اعمار غزة، أو إعادة الموظفين وغيرها من الأمور، لذلك أعتقد أن هذه القضية مقصودة والهدف منها تعطيل المصالحة بشكل عام، وتعطيل العمل الرقابي للمجلس التشريعي بشكل خاص.

في ظل عدم انعقاد التشريعي، ما تقييمكم للدور الذي تمارسه الكتل البرلمانية الأخرى وعلى رأسها كتلة حركة فتح، ومشاركاتهم في أكثر من مؤتمر دولي برلماني والمشاركة باسم المجلس التشريعي الفلسطيني دون حضور أي عضو من كتلة التغيير والإصلاح صاحبة الحصة الأكبر في المجلس التشريعي؟

أعتقد أن الكتل البرلمانية الأخرى في المجلس التشريعي هي متآمرة في هذه الموضوع، والمشكلة غير مقتصرة على تمثيل المجلس التشريعي في مؤتمر هنا أو هناك، هم يعقدوا اجتماعات دورية هنا في المجلس التشريعي برام الله والأكثر من ذلك، هناك الآن فضيحة تحدث عنها مفوض ائتلاف أمان لمكافحة الفساد عزمي الشعبي بأن هناك تقارير فساد لدى برلمانيين وأعضاء في المجلس التشريعي، بأن تلقوا رشاي مقابل تمرير موازنة الحكومة القائمة الآن، وهذا دليل أنهم يناقشوا موازنات ويمروها ويقرروها في ظل غياب الكتلة الأكبر في المجلس التشريعي، وبما أن السلطة تريد تعطيل المجلس التشريعي، فلماذا تفعله بهذه القضية بالذات؟، أعتقد

لكنهم تفاجئوا من اصرار الاخوة على القضايا الرئيسية التي تهم أهلنا في غزة، لذلك بعدها ونتيجة الظرف الاقليمي القائم الذي يتجه كله بشكل معادي للفكر الاسلامي، رأينا أن السلطة تريد أن تهرب من التزاماتها في اتفاق المصالحة، وهذه قضية ليست جديدة. هم مرحب بهم أن يكونوا بوفودنا، وأن يكونوا معنا ويشاركونا في كل شيء، لنتحمل جميعا مسئولية الوطن، لكن للأسف هذه ليست وجهة نظر اخواننا في حركة فتح.

هل يمكن أن يتحصل الوفد الفلسطيني المفاوض الان في القاهرة خلال الجولة الثانية من المفاوضات على انجازات للشعب الفلسطيني؟

أنا كنت داخل السجون الإسرائيلية، وكنا نتابع الاعلام الاسرائيلي خلال فترة الحرب وبعدها، وكان هناك كلام بأن يعطى الفلسطينيين ما يشاؤون، خاصة عندما نتحدث عن المطار والميناء، وبالتالي الجاذب الاسرائيلي يدرك أنه مستعد لدفع هذا الثمن، حتى لا يعود لوضع عدم الاستقرار الذي كان سائد خلال حرب غزة في كل المدن الاسرائيلية. مشكلتنا الأساسية مع الاحتلال، لكن هناك بعض القوى الإقليمية والدولية التي تطالب الاحتلال بأن يستمر في مفاوضاته بدون نتيجة حتى لا يقال أن الوفد الذي تشارك به حماس استطاع أن يحقق انجازات خلال المفاوضات، بينما لم تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية خلال ٢٠ عاما أن تحقق شيء.

وستبدأ الجولة التالية أواخر أكتوبر القادم، وأعتقد لو ترك الأمر للاحتلال فهو يريد أن ينتهي من هذا الموضوع حتى لا يتجدد القصف على مدنه وقراه.

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن عمل دبلوماسي وقنبلة سيفجرها الرئيس عباس في الأمم المتحدة، ما تعليقكم على خطاب الرئيس أبو مازن في الأمم المتحدة؟

نحن حصلنا على إنجاز في ٢٠١٢ بالحصول على مقعد دولة مراقب، لكن ماذا استفدنا من هذا الانجاز حتى الآن.. لا شيء، وبالتالي نحن نخشى أن نعود إلى خطوات غير محسوبة وليس لها فائدة، أنا أقول أنه اذا كان يقصد محمود عباس احراج الاحتلال الاسرائيلي، فهذا احتلال لا يجرح، والعالم الآن يدعم التوجه الاسرائيلي في المنطقة.

نحن نؤيد أي خطوات تدرج في اطار دعم شعبنا الفلسطيني، لكن اذا هو لم يتبعها بخطوات أخرى لا يكون لها فائدة، كما حصل في ٢٠١٢ عندما حصل على مقعد الدولة، لكن بعد ذلك لم يترتب على ذلك أي شيء، ولم يوقع على الانضمام للمؤسسات الدولية، ولا توجه لرفع قضايا هنا أو هناك على قادة الاحتلال لمحكمتهم كمجرمي حرب في المحاكم الدولية، لذلك أخشى أن تكون القضية اعلامية فقط أكثر منها حقيقية.

وهناك الآن شعبية جارفة للمقاومة في الضفة وغزة، الأمر الذي يدفع السلطة لأن تحاول أن تقوم بإجراءات لتفكيك هذه الشعبية، التي ارتفعت بشكل كبير حتى في القدس أكثر من أي مكان آخر.

شعبنا ذلك، مع أننا لا نستطيع في كثير من الأحيان خدمتهم ماديا وفي مؤسسات السلطة، ولكن يريدون منا أن نبقى بجانبهم معنويا، وهذا ما نملك حتى اللحظة، لذلك ان كانوا منعونا من دخول المكاتب وممارسة العمل التشريعي كعمل رسمي، فنحن نمارسه في أوساط شعبنا ومرتبطين بقضاياهم ونشعر بالاهمهم وآمالهم، وقليل ما نستطيع أن نقدم لهم أي خدمة من خلال المؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كانت الأمور تسير على خير ما يرام في العلاقة مع السلطة أثناء الحرب على غزة واستقرت الأمور على تشكيل وفد فلسطيني موحد لمفاوضة الاحتلال، وبعد الحرب كأن شيئا لم يكن وعادت حملة الهجوم على حماس، ما تقييمكم لاختلال موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح بقيادة أبو مازن خلال الحرب وبعدها؟

مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض يدل أننا في حركة حماس لا نسعى للاستفراد بالسلطة الفلسطينية ولا بمقدرات الشعب الفلسطيني، بل على العكس نسعى إلى الشراكة، ولذلك قبلنا لهم حتى أن يرأسوا الوفد، وهذا دليل أن الحركة برنامجها واضح في هذا المجال، ولا تريد اقضاء أحد، لكن هناك من يريدون اقضاءنا، وأعتقد أنهم حاولوا ركوب الموجة خلال حرب غزة، لكن هذه القضية لها انعكاسات لم يحسبوا حسابها، لأنهم لم يتعودوا على هذا الأسلوب من المفاوضات، هم تعودوا كما في الماضي من ٢٠ سنة بأن يجلسوا مع العدو نصف ساعة ويأخذ منهم العدو ما يشاء وينتهوا.

أنها محاولة لتوريط أعضاء المجلس التشريعي الحاليين بقضايا فساد مؤخر. في الحقيقة أعتبر أن الكتل الأخرى متآمرة ومتورطة، ونحن طلبنا منهم قبل سنتين أن يعود الى أروقة المجلس التشريعي، "اذا كنتم تجتمعون برام الله فلنجتمع معكم"، فرفضوا حتى أن تحضر كتلة التغيير والإصلاح معهم، حتى رغم أنها هذه الاجتماعات غير قانونية وقبلنا أن نحضرها، إلا أنهم رفضوا أن نكون جزء من ذلك.

خطورة القضية ليست فقط بموضوع التمثيل، ولكن هناك جريمة أكبر من ذلك، بأن يعقد المجلس التشريعي بلا نصاب، وفي ظل غياب قوائم برلمانية مؤثرة ومختلفة ويتم اقرار قرارات وموازنات، هذه أعتقد أنها فضيحة كبرى بحق تلك الكتل التي ترضى أن تجتمع بمعزل عن الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني.

ما طبيعة الدور الذي يمكن أن يمارسه أمين سر المجلس التشريعي واخوانه النواب في ظل هذا الواقع المعقد في الضفة الغربية؟

إذا أردنا أن نتكلم عن العمل الرسمي داخل أروقة المجلس التشريعي، هذه القضية نحن ممنوعين منها ومكاتبنا مغلقة، ولا يسمح لنا بدخول المجلس التشريعي إلا كزوار وضيوف، وأحيانا يمنع أن يكون معنا أي مرافق.

نحن لم ننتخب حتى نجلس في المكاتب، وعملنا متواصل مع أبناء شعبنا الفلسطيني، وبفضل الله أثبتنا انجازات كبيرة في هذا المجال، ويدرك أبناء



النائب سميرة الحلايقة لـ "البرلمان":

الضفة تشهد محاولات اجتثاث للمقاومة

اغتيالهما، وحول دور السلطة في حماية المواطن الفلسطيني، وموضوعات أخرى حملتها البرلمان للنائب سميرة الحلايقة وأعدت الحوار التالي:

بعد عملية اغتيال القواسمي وأبو عيشة على يد الاحتلال باتت الضفة على صفيح ساخن، وبات واضحاً أن أمن الضفة لا يقوم بالدور الوطني والأخلاقي المطلوب منه، حول آثار وتداعيات



ما يتعرض له شعبنا هو جزء من مؤامرة صهيونية أمريكية

القواسمي وأبو عيشة
أرعبا الكيان الصهيوني

السلطة مقصرة في حماية أمن
المواطن ولا تملك أصلاً القدرة
على الرد على انتهاكات الاحتلال

قالت النائب سميرة الحلايقة في إجابتها على سؤالنا حول واقع الضفة الغربية والأوضاع الميدانية التي يعيشها المواطن الفلسطيني بالضفة بالقول: "لا يخفى على أحد ما تتعرض له الضفة الغربية من عمليات اجتثاث للمقاومة، ولكل ما يمت لها بصلة، وذلك عبر حملات الباب الدوار التي لا تستثنى أحد من أبناء الشعب الفلسطيني، وحركات المقاومة خاصة حركة حماس". وأضافت الحلايقة بأن الأوضاع الميدانية تتأثر كثيراً بما يجري من انتهاكات للاحتلال ومدى تساقط السلطة الفلسطينية مع مخططات الاحتلال، مستدركة بالقول أن السلطة تتعرض لضغوطات من قبل جهات مانحة ودول أوروبية يتم من خلال تلك الضغوطات مفاوضات الثوابت بالرواتب والامتيازات الأمر الذي يرفضه كل الشعب الفلسطيني. منوهة لأن الضفة الغربية الآن باتت تفهم تماماً أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني هو جزء من الحرب الدائرة ضد القضية الفلسطينية واستكمالاً للمؤامرة الصهيونية بمساندة بعض الأطراف العربية، وإن استمرار هذه الحروب مرهونة بمخططات معدة مسبقاً في دهاليز المتآمرين ولكن الضفة أثبتت أنها غير قابلة على الاحتواء وغير مستعدة للتنازل والانكسار.

وحول عملية اغتيال القواسمي وأبو عيشة أكدت على أن الشعب الفلسطيني ينظر لهذه العملية على أنها قصة اذهلت الكيان الصهيوني ويرى المواطن الفلسطيني أن شخصاً لا يملك من أمرهما إلا الأيمان بحرية الشعب وعدالة القضية ولا يملك من السلاح إلا أبسطه استطاع ادخال الجيش الصهيوني واستخباراته في حالة حرب لمدة ١٠٠ يوم متتالية.

مشددة على أن المواطن الفلسطيني يقدر نجاح هؤلاء الأبطال في هزيمة الجيش الصهيوني المدجج بكافة أنواع الأسلحة والامكانيات والامدادات اللوجستية والطيران وآلاف الجنود.

مضيفاً أن قصة عامر أبو عيشة ومروان القواسمي تتكرر فصولها في وطن وشعب يؤمن أن الجهاد فرض عين إذا احتلت بقعة من بقاء المسلمين إذ يعتبر هذا الشعب أن الله لم يخلق الشعوب

لتستكين وتترك قضايا المهمة دون جهاد ومجاهدة.

تداعيات الاغتيال

وحول تداعيات عملية الاغتيال أكدت الحلايقة أن الثورات تتعرض الى محطات صعبة في كل العالم ولكن ما فعله القساميان أبو عيشة والقواسمي كشفاً زيف الكثير من المواقف التفاوضية، وأثبتت بأن الشعب الفلسطيني لم يعد يؤمن بمسار السلام.

مضيفاً أنه من تداعيات المشهد أن بعض المتفرجين كانوا ينبرون للدفاع عن الاحتلال تحت ذريعة أمن الوطن والمواطن وتناسوا تماماً أن الاحتلال لا دين له ولا مبدأ ولا ضمير ولا يحتاج الاحتلال لمبررات حتى يرتكب أي جريمة جديدة ضد أبناء فلسطين وقياداتها.

وشددت الحلايقة على كون السلطة مقصرة في حماية أمن المواطن الفلسطيني وهي لا تملك أصلاً القدرة للرد على انتهاكات الاحتلال وهي تلجم المقاومة تحت ذريعة الأمن وعندما تقوم سلطات الاحتلال

باقتحام مناطق السيادة التابعة للسلطة لا تستطيع السلطة استنكار ذلك.

وفيما يتعلق بدور السلطة على أثر عملية اغتيال القواسمي وأبو عيشة شددت على أن السلطة لا تقوى على الاحتجاج على ممارسات الاحتلال في المحافل الدولية، وأثبتت التجربة أن السلطة كانت اضعف بكثير من الرد حتى على قول المسؤولين الصهاينة الذين قالوا امام وسائل اعلامهم ان السلطة قد ساهمت بمعلومات ساعدت على كشف أماكن تواجد المطلوبين.

التنسيق الأمني

وأشارت الحلايقة الى أن السلطة لا تستطيع إيقاف التنسيق الأمني أو الاحتجاج على ممارسات الاحتلال، وبالتالي عليها أن تترك الخيارات للشعب الفلسطيني حيث أنه هو الأقدر على حماية نفسه بنفسه وانتزاع حقوقه من الاحتلال.

منوهة لأن اغتيال القادة سياسة لن تتوقف لدى الاحتلال والسلطة لا تملك من أمرها شيء وخاصة في إيقاف التنسيق الأمني، مع العلم أن

الاحتلال يرى أنه قطع شوطاً طويلاً وعيقاً من خلال هذه السياسة على الرغم من أنه هزم مرات ومرات في مواجهة الإرادة الفلسطينية بشكل عام.

المطلوب وطنياً

وأضافت أن مطلوب وطنياً الآن أن يكون لنا موقف فلسطيني موحد في مواجهة سياسة الاحتلال وفي تدارك الأوضاع السياسية والظرف القائم بين الضفة وغزة وعودة الوحدة وتثبيت اتفاق المصالحة وإنجاح دور حكومة الوحدة في ارساء مصالحة مجتمعية حقيقية.

مضيفاً: "ما هو مطلوب الآن القفز عن كل المعوقات التي تعترض المصالحة والكف عن الحديث عن استبعاد الأطراف في تطبيق المصالحة بل علينا أن نخرج إلى حيز التنفيذ الفوري لكل ما اتفق عليه في القاهرة". وطالبت لجنة المصالحة والحريات بالعمل بكل جدية لإيقاف مهزلة الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، والعمل على تدشين مرحلة جديدة يحدوها

روح التسامح والمحبة والوفاق حتى يتسنى لكل مواطن فلسطيني عيش لحظة المصالحة بشكل صادق وبدون منغصات.

المطلوب من الرئاسة

وطالبت الحلايقة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن لا يعلن موت المفاوضات لأن الشعب يعلم أنها ميتة بل عليه أن يدفن المفاوضات ويضع مكانها المصالحة لأنها ضرورة لكل فلسطيني وفيها المصلحة الأكيدة للقضية والشعب. وأعربت عن اعتقادها بأن الانتفاضة الثالثة قادمة لا محالة وارهاساتها تلوح بالأفق والشعب الآن ينتظر لحظة الصفر لإعلانها ولكن هناك من يرى أنها لن تكون بسبب ادعائه الحرص على الشعب الفلسطيني ولكونه لا يملك من الخيارات السياسية سوى خيار الاستسلام، مضيفاً بأن الشعب يعلم أن خيارات السلطة محدودة ولذلك تبقى الخيارات مفتوحة امامه وهو من يقرر متى تندلع المواجهة وهو من يقودها بإذن الله.



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق المسئولية الاجتماعية للقادة الفلسطينية

عصفت بالساحة الفلسطينية مؤخراً العديد من القضايا المهمة التي تستوجب الوقوف عندها بمسؤولية عالية ودراستها بدقة متناهية، والخلوص بتوصيات واضحة تضع القيادة الفلسطينية أمام مسئوليتها الاجتماعية والوطنية والأخلاقية والتاريخية. القيادة الفلسطينية ممثلة بمؤسسة الرئاسة أو الحكومة التي تم التوافق عليها من قبل فصائل وقوى العمل الوطني والاسلامي لتكون حكومة الكل الفلسطيني وكذلك قيادة الفصائل والحركات كلها مطالبة بالقيام بتلك المسئوليات والاستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني على جناح السرعة. فلو نظرنا لحديث الهجرة الشبابية والعائلية من فلسطين إلى حيث أرض الأوهام لوجدنا تقصيرا واضحا على صعيد توعية الجيل بالقيم الوطنية ومعاني الانتماء الصادق للوطن، وهي مسئولية الجميع بما في ذلك المثقفين والنخب، وابتداءً فهي مهمة الجهات والمؤسسات الرسمية في البلاد.

الواقع المرير الذي يعيشه المواطن الفلسطيني واليأس الذي سيطر على أفكار البعض دفع هؤلاء للهجرة القصرية دون النظر لعواقب الأمور التي آلت لمصير تراجيدي مأساوي بكل معاني الكلمة، هذا المصير لم يستترع انتباه الحكومة الفلسطينية فور وقوع الحدث، لدرجة أنها استيقظت على المأساة بعد عشرة أيام أو يزيد، كما أنها لم تقم بتوجيه سفاراتها لعل ما يلزم ومتابعة موضوع الغرق والمفقودين في عرض البحر الممتزج ماء بدماء الأبرياء من أبناء شعبنا. كما أن الحكومة والرئاسة بوصفهما المؤسسات الرسميتين الأبرز للنتين لهما اتصال مع معظم دول العالم ومحاولة ومتدلياته، لم تبديان حتى اللحظة روح المسئولية المطلوبة تجاه شعب يعاني شبابه وأبناءه الأحرار، لا سيما مشكلات القطاع وخاصة بعد تعرضه للعدوان الأخير وما نجم عن ذلك من تدمير للبيوت والمؤسسات والبنية التحتية، ولا أدل على ذلك من التعامل البارد - اذا صح التعبير - مع معاناة الموظفين في الوظيفة العمومية منذ تشكيل الحكومة، من حيث مسألة الرواتب وتسوية الوضع الوظيفي لهم، ودمجهم في الموازنة العامة للسلطة، والاكتفاء فقط ببحث فرص انقاذ الموقف من خلال جهات وهبات دولية وخارجية.

أما ملف الاعمار فحدث ولا حرج حيث فصل الشتاء على الأبواب، ولم يتم إيجاد الحلول المناسبة للمتضررين، أضف الي ذلك كله مشكلات البطالة في صفوف الخريجين والمتعطلين عن العمل بشكل عام، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من حالة يأس واحباط وتردي في مفهوم الانتماء للوطن والمكوث والمرابطة فيه، لقد باتت مشكلات المواطن الفلسطيني محفوظة غيباً، وأضحى العمل على حلها واجب وطني وديني وأخلاقي بامتياز. ينبغي علينا جميعاً حكومة، ورئاسة، ومؤسسات، وفصائل وحركات وطنية وإسلامية، أن نعالج ونسارع في الخروج من حالة توصيف ما حدث وما يحدث وصولاً لحالة وضع الحلول المناسبة، واتخاذ الاجراءات الواجب اتخاذها لتوفير الاستقرار المجتمعي والأمن والسلم الداخلي، وذلك للحيلولة دون انهيار مجتمعي لا قدر الله.

ان الواجب الوطني يحتم على الجميع القيام بمهام المسئولية الاجتماعية نحو القضية والوطن وهموم المواطن، وعدم الاستهانة بأهات الجماهير، لأن استمرار ذلك سيضع الجهات كافة أمام مسئولياتها والتاريخ لن يرحم أحد، كما أن شعبنا لن يرحم أحد، وسينهض سريعاً لمعاقبة المقصرين الذين لم يهبوا لمعالجة اشكاليات المجتمع على النحو الذي يرضى أبناء المجتمع. اننا ندعوة صريحة مدوية للكل الفلسطيني للشعور بالمسئولية والقيام بالواجب دون تباطؤ ولا اهمال، قبل وقوع الندم في وقت لا ينفع فيه الندم.

كتلة التغيير والاصلاح تتضامن مع نائبها المطارد أحمد الحاج علي



جانب من الوقفة التضامنية التي نظمتها كتلة التغيير والاصلاح تضامناً مع النائب أحمد الحاج علي

الفلسطيني والمضي في طريق المصالحة والمسارعة في تطبيق ملفاتها كرد أبلغ على سياسات الاحتلال.

موقف موحد

وفي ذات السياق، قال النائب المقدسي أحمد عطون في كلمة عبر الهاتف إن اعتقال النواب ومطاردتهم هو عقاب اسرائيلي لهم على انتخابهم للمجلس التشريعي، مطالبا كل نواب الشعب الفلسطيني وفصائله باتخاذ موقف موحد ومتضامن مع هؤلاء النواب. وناشد عطون في كلمة له عبر الهاتف خلال الوقفة، الرئيس الفلسطيني محمود عباس باتخاذ موقف واضح وعملي والوقوف إلى جانب هؤلاء النواب بكل السبل والطرق.

وكان الاحتلال قد اعتقل النائب الحاج علي (١٧) مرة خلال السنوات الماضية، تنقل خلالها في مختلف السجون الإسرائيلية، كما أبعد لمرج الزهور في لبنان عام ١٩٩٢ مع أكثر من ٤٠٠ قيادي من حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

يذكر أنه يقبع في سجون الاحتلال حتى اللحظة ٢٩ نائباً فلسطينياً (٢٧ نائباً) من كتلة التغيير والاصلاح، ونائبين أحدهما عن حركة فتح وهو النائب مروان البرغوثي وآخر من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى وهو النائب أحمد سعادت.

الاسرائيلي المسئولية الكاملة والتداعيات الخطيرة المترتبة على هذه الممارسات ضد نواب الشعب الفلسطيني، وأكد أن هذه الممارسات الاسرائيلية لن تقف من عضد الشعب الفلسطيني الصامد، كما لن يفت من عضده ولن يكسر إرادته بل إنه يزيد التفافاً حول قياداته التي سلكت طريق المقاومة.

وشدد الغول على أن للنواب حصانة لا يحترمها الاحتلال، معبراً عن رفضه واستهجانته لانتهاك هذه الحصانة وتجراً الاحتلال على اغتيال النائب سعيد صيام وقتل وملاحقة عوائل النواب كعائلة النائب د. خليل الحية واختطاف "٢٧" من نواب كتلة التغيير والاصلاح في الضفة الغربية.

وطالب النائب الغول جميع البرلمانات الدولية والمؤسسات الحقوقية لتحمل مسئولياتها والعمل على وقف هذه الانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة بحق نواب الشعب الفلسطيني، معتبراً أن صمت هذه المؤسسات تصريح للاحتلال في خطواته الإجرامية.

بدوره، استنكر النائب عن حركة فتح فيصل أبو شها في كلمة الكتل والقوائم البرلمانية الانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني ونوابه وقياداته في كل مكان، معتبراً أن ذلك مخالفة واضحة لكافة القوانين الدولية.

وأكد أبو شها في كلمته على ضرورة وحدة الموقف

نظمت كتلة التغيير والاصلاح وقفة تضامنية اليوم الأحد (٢٨-٩) مع النائب المطارد والمهدد بالاغتيال الشيخ أحمد الحاج علي، والنواب المختطفين في سجون الاحتلال كافة، وعلى رأسهم رمز الشرعية الفلسطينية د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي. وشارك في الوقفة التي نظمت في باحة المجلس التشريعي بغزة رئيس ونواب كتلة التغيير والاصلاح وعدد من النواب من الكتل والقوائم البرلمانية والرموز الفصائلية والشخصيات الإسلامية والوطنية وأكاديميين إضافة لممثلات عن الحركة النسائية، والذين حملوا صور النائب ولافتات تطالب بالإفراج عن النواب وتعبير عن رفضها للسياسة الصهيونية تجاه رموز الشعب الفلسطيني.

جريمة مركبة

وأكد رئيس كتلة التغيير والاصلاح المستشار محمد فرج الغول في كلمته إن مطاردة النائب الحاج علي ومواصلة اختطاف العديد من نواب الضفة الغربية تمثل جريمة مركبة ضد رموز وقيادات الشعب الفلسطيني لم يشهد مثلها التاريخ، وقال: "هذه الوقفة تأتي لتوجيه رسالة تضامن مع النواب المختطفين في سجون الاحتلال، وخاصة مع أكبر النواب سناً وهو النائب النائب أحمد الحاج علي".

وحمل النائب الغول في كلمته خلال الوقفة الاحتلال



د. بحر يكرم الجريج محمد أبو جؤر الذي فقد زوجته وأطفاله في العدوان الأخير - رفح